P.T.O.C. YEMEN
للابحاث والدراسات المتخصصة

تابعنا الآن

# كيف تتحايل الجماعة الحوثية على العقوبات عبر الشركات التجارية؟

قم بزيارة موقعنا
WWW.PTOCYEM.NET

هذا التقرير صادر عن منصة تعقب الجريمة المنظمة وغسل الاموال في اليمن

## الفهرس


| | |
|---|---|
| ملخص تنفيذي | 1 |
| مقدمة | 3 |
| المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات | 4 |
| كيف يتم تنفيذ المخطط؟ | 12 |
| تأثيرات هذه الممارسات على العقوبات الدولية | 14 |
| التوصيات والإجراءات المقترحة | 15 |
| المرفقات | 19 |


# كيف تتحايل الجماعة الحوثية على العقوبات عبر الشركات التجارية؟

## ملخص تنفيذي

تواصل جماعة الحوثي اتباع أساليب متطورة للتحايل على العقوبات الدولية المفروضة عليها، مستغلة الثغرات في النظام التجاري والمالي العالمي. تعتمد الجماعة على استغلال الشركات التجارية لتنفيذ عمليات استيراد وتصدير غير مشروعة، مما يمكنها من الحفاظ على تدفق مستمر للموارد والتمويل، رغم القيود المفروضة عليها. وتشمل هذه الأساليب السيطرة على شركات مصادرة، إعادة تشغيل شركات متوقفة، واستخدام سجلات شركات تابعة لرجال أعمال غادروا اليمن بسبب الضغوط الأمنية والاقتصادية، إضافة إلى إجبار شركات ناجحة على الدخول في شراكات غير متكافئة.

يتم تنفيذ هذا المخطط عبر عدة آليات، منها الاستفادة من الشركات المصادرة كواجهات قانونية لشراء واستيراد السلع، بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج، مما يسمح للجماعة بالحصول على معدات يمكن استخدامها لأغراض عسكرية. كما تعمل الجماعة على تشغيل الشركات التي توقفت عن العمل دون علم ملاكها الأصليين، ما يتيح لها الوصول إلى شبكات التوريد الدولية دون إثارة الشبهات. علاوة على ذلك، يتم استغلال السجلات التجارية لرجال الأعمال المهاجرين، مما يمنح الحوثيين القدرة على الاستفادة من البنية التحتية لهذه الشركات دون مواجهة تحديات قانونية مباشرة.

بالإضافة إلى ذلك، تُجبر الجماعة الشركات الناجحة على الدخول في شراكات غير عادلة، حيث يتم منح الموالين لها نسبة مسيطرة من الأسهم، مما يسمح لها بالتحكم في القرارات الإدارية والاستفادة من العائدات المالية. كما يتم إنشاء شركات وهمية تعمل في قطاعي الاستيراد والتصدير، متخفية تحت غطاء تجاري مشروع، بهدف تجاوز العقوبات والقيود الدولية المفروضة على الكيانات المرتبطة بالجماعة. وغالبًا ما تتمركز أنشطة هذه الشركات في دول مثل الصين، إيران، وتركيا، حيث يتم استغلال التسهيلات التجارية في هذه الأسواق لتمرير الصفقات المشبوهة.

## ملخص تنفيذي

يسهم هذا المخطط في تقويض العقوبات الدولية وإضعاف فعاليتها، حيث يسمح للحوثيين بالاستمرار في تمويل عملياتهم العسكرية واللوجستية، مما يعقد الجهود الدولية الرامية إلى الحد من نفوذهم. كما أن استخدام الشركات التجارية كواجهات قانونية يجعل من الصعب على الجهات الرقابية كشف الأنشطة غير المشروعة، مما يطيل أمد النزاع ويؤخر التأثير المتوقع للعقوبات الاقتصادية.

لمواجهة هذه التحديات، من الضروري تعزيز الرقابة الدولية على الشركات المشبوهة، وتكثيف العقوبات على الأفراد والكيانات المتورطة في هذه الأنشطة. كما يتطلب الأمر تعاونًا وثيقًا بين الجهات الرقابية الدولية والقطاع الخاص لضمان منع استغلال الشركات التجارية في تمويل الجماعة. ومن خلال تعزيز الشفافية في المعاملات المالية وفرض تدقيق صارم على الشركات اليمنية المتعاملة مع الأسواق العالمية، يمكن الحد من قدرة الحوثيين على التهرب من العقوبات واستغلال النظام المالي الدولي لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

## مقدمة

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على جماعة الحوثي (أنصار الله) في محاولة لتجفيف مصادر تمويلها، خاصة بعد تصنيفها كمنظمة إرهابية. وعلى الرغم من هذه العقوبات، فإن الجماعة تمكنت من الالتفاف عليها باستخدام وسائل متعددة، أبرزها استغلال الشركات التجارية في عمليات مالية وتجارية مشبوهة.

يهدف هذا التقرير إلى توضيح الطرق التي يلجأ إليها الحوثيون للتحايل على العقوبات، وكيفية استغلالهم للشركات المصادرة، والمتوقفة، وسجلات الشركات المهجورة، إضافة إلى الشركات الوهمية والممارسات غير القانونية. كما يناقش التقرير التحديات التي تواجهها الجهات الدولية في التصدي لهذه التحايلات، والتوصيات اللازمة لتعزيز فعالية العقوبات.

## المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات

### 1. استخدام الشركات المصادرة

منذ سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية، شرعت في تنفيذ حملة واسعة لمصادرة الشركات التجارية المملوكة لرجال الأعمال المناهضين لها أو الذين غادروا البلاد بسبب الحرب والاضطرابات. استخدمت الجماعة هذه الشركات كواجهات قانونية لإجراء معاملات تجارية مع الأسواق المحلية والدولية، ما أتاح لها استيراد البضائع والمواد الخام، بما في ذلك السلع ذات الاستخدام المزدوج (المدني والعسكري). هذه العملية لم تقتصر فقط على الشركات التجارية، بل شملت أيضًا المؤسسات المالية والخدمية، مما أتاح للحوثيين قناة واسعة لتحريك الأموال وتجاوز القيود المفروضة عليهم.

تتميز الشركات المصادرة بكونها كيانات قانونية مسجلة منذ سنوات، ولديها تاريخ تجاري طويل وسجلات موثقة، مما يمنحها القدرة على التعامل مع الموردين الدوليين دون إثارة الشكوك. الحوثيون يستغلون هذه الميزة لتقديم طلبات استيراد تبدو مشروعة، بينما يتم في الواقع تحويل جزء كبير من هذه المواد إلى مجهودهم الحربي، سواء من خلال التصنيع العسكري المحلي أو عبر إعادة بيعها لتمويل عملياتهم. كما أن البنوك والشركات المالية التي تمت مصادرتها تُستخدم لتحويل الأموال عبر قنوات مصرفية لا تزال تعمل ضمن النظام المالي الدولي، ما يُمكّن الجماعة من تجاوز بعض القيود على التحويلات المالية.

إضافة إلى ذلك، يقوم الحوثيون بإجراء تعديلات شكلية على هياكل ملكية وإدارة هذه الشركات، حيث يتم تعيين شخصيات موالية لهم كمديرين أو مالكين جدد، بينما تبقى الأصول والعمليات التجارية تحت سيطرتهم الفعلية. في بعض الحالات، يتم الإبقاء على جزء من الإدارة القديمة لضمان استمرارية العلاقات التجارية، مع فرض رقابة مشددة لضمان ولاء المدراء والموظفين. وبهذا النهج، يتم إخفاء الصلة المباشرة بين الجماعة وهذه الشركات، مما يصعب على الجهات الدولية كشف الأنشطة غير القانونية المرتبطة بها.

## المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات

يؤدي استخدام الشركات المصادرة بهذا الشكل إلى تقويض فعالية العقوبات المفروضة على الجماعة، حيث يمنحها منفذًا اقتصاديًا وماليًا شرعي المظهر يمكنها من استيراد الاحتياجات الأساسية لعملياتها العسكرية. كما يتيح لها استغلال البنية التحتية التجارية والمالية القائمة مسبقًا دون الحاجة إلى إنشاء شركات جديدة قد تثير الريبة. هذا الأسلوب الممنهج في الاستيلاء على الشركات وإعادة توظيفها لخدمة الأجندة الحوثية يجعل من الضروري على المجتمع الدولي فرض إجراءات رقابية أكثر صرامة، تشمل تدقيقًا دوريًا لهياكل الملكية والتحويلات المالية، لضمان عدم استخدام هذه الشركات كأدوات لتمويل أنشطة غير مشروعة.

## المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات

### 2. إعادة تشغيل الشركات المتوقفة

في إطار سعيها للالتفاف على العقوبات وتعزيز سيطرتها الاقتصادية، لجأت جماعة الحوثي إلى إعادة تشغيل الشركات التي توقفت عن العمل قبل عام 2017، خاصة تلك التي تمتلك سجلات تجارية قوية وتاريخًا طويلاً في السوق. هذه الشركات، التي قد تكون قد أغلقت أبوابها نتيجة الحرب، الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، أو هروب ملاكها من البلاد، تُستخدم اليوم كأدوات رئيسية في عمليات الجماعة التجارية. إعادة تفعيل هذه الكيانات يمنح الحوثيين مظلة قانونية لاستيراد وتصدير البضائع والخدمات دون إثارة الشكوك، حيث إن التعامل مع شركات ذات سجل تجاري قديم يجعل من الصعب على الجهات الرقابية الدولية اكتشاف أي أنشطة غير قانونية.

تتم هذه العملية عبر تزوير أو إعادة تفعيل السجلات التجارية لهذه الشركات دون علم أصحابها الأصليين، حيث تتولى الجماعة، من خلال وزارة الصناعة والتجارة التابعة لها، إصدار تصاريح جديدة أو تحديث التراخيص التجارية باستخدام وثائق مزورة أو عبر شبكات نفوذها داخل المؤسسات الحكومية. بعد ذلك، يتم تعيين أفراد موالين لها كإداريين جدد للشركة، ليصبحوا الواجهة الرسمية التي تتعامل مع الموردين والعملاء. في بعض الحالات، تُستخدم هذه الشركات لإبرام عقود استيراد ضخمة تشمل المواد الغذائية، الوقود، وقطع الغيار، إضافة إلى المعدات التي يمكن أن تُستخدم في التصنيع العسكري.

علاوة على ذلك، يتم توظيف هذه الشركات المتوقفة في عمليات غسيل الأموال وتحويل الموارد المالية عبر النظام المصرفي، حيث يتم تقديمها كشركات شرعية تُجري معاملات طبيعية. كما تعمل بعض هذه الشركات كوسيط لتسهيل عمليات تجارية تخدم الجماعة، سواء من خلال استيراد سلع محظورة أو عبر التلاعب بالفواتير والبيانات الجمركية لإخفاء المصدر الحقيقي للبضائع والأموال. هذه الاستراتيجية تمنح الحوثيين قدرة غير مسبوقة على تجاوز العقوبات، مما يستدعي تدخلًا دوليًا أكثر صرامة عبر تدقيق مستمر لسجلات الشركات اليمنية، والتحقق من النشاطات التجارية المرتبطة بالجماعة، بهدف إحباط محاولاتها للتحايل على القيود الاقتصادية.

## المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات

### 3. استغلال سجلات الشركات التابعة لرجال أعمال مهاجرين

ضمن استراتيجيتها للتحايل على العقوبات، تعتمد جماعة الحوثي على استغلال السجلات التجارية الخاصة برجال الأعمال الذين غادروا اليمن بسبب القمع والمضايقات الأمنية والاقتصادية. كثير من هؤلاء المستثمرين فروا إلى الخارج خوفًا من الاعتقالات أو الاستيلاء على ممتلكاتهم، تاركين وراءهم شركات مسجلة رسميًا ما زالت تمتلك تراخيص تجارية وعلاقات قائمة مع الأسواق المحلية والدولية. تستغل الجماعة هذه السجلات في تنفيذ عمليات تجارية غير مشروعة، حيث تستخدمها كغطاء قانوني لاستيراد البضائع والمواد التي تحتاجها، بما في ذلك المعدات التي قد تخدم أهدافها العسكرية.

عملية الاستيلاء على هذه الشركات تتم بطرق مختلفة، من بينها تزوير الوثائق الرسمية لتغيير المالكين والإداريين، أو إجبار بعض الموظفين السابقين على التعاون تحت التهديد أو الإغراءات المالية. بمجرد السيطرة على السجل التجاري، يتم تعيين عناصر موالية للجماعة كإداريين جدد يتولون التوقيع على العقود وتنفيذ المعاملات التجارية باسم الشركة، مما يسمح لهم بالتحرك بحرية في الأسواق المحلية والدولية دون إثارة الشبهات. هذه الشركات تُستخدم بشكل خاص كوسيط لاستيراد سلع ذات أهمية استراتيجية، مثل المشتقات النفطية، الأدوية، وقطع الغيار، والتي يتم تحويلها لاحقًا لدعم العمليات العسكرية واللوجستية للجماعة.

وصلت إلى منصة تعقّب الجريمة وغسل الأموال اليمنية معلومات موثوقة من أصحاب "شركة دوينج لتقنية المعلومات المحدودة" و"شركة الوحدة العربية للخدمات النفطية المحدودة" تفيد بأن ميليشيات الحوثي قامت باستخدام اسمي الشركتين بشكل غير قانوني ودون علمهم أو موافقتهم، وذلك ضمن مشروعها المنهجي للهيمنة على القطاع الخاص في اليمن. ويأتي هذا الانتهاك في إطار حملة منظمة تستهدف الاستحواذ القسري على الأسماء التجارية والشركات الخاصة، لتوظيفها كواجهات في أنشطة مشبوهة تشمل غسل الأموال وتمويل عمليات الجماعة، ما يهدد بيئة الأعمال والاستثمار في البلاد ويقوّض أسس الاقتصاد الوطني.

## المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات

بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه الشركات وسيلة فعالة لغسيل الأموال وتحويل العائدات المالية غير المشروعة عبر النظام المصرفي، حيث يمكنها إجراء تحويلات مالية واستلام دفعات من موردين خارجيين دون أن تثير الشكوك الفورية. نظرًا لأن هذه الشركات كانت نشطة في السابق ضمن الاقتصاد اليمني، فإن استمرارها في العمل تحت سيطرة الحوثيين يمنح الجماعة غطاء قانونيًا لتجاوز الرقابة الدولية. لمواجهة هذه الممارسات، يتطلب الأمر فرض رقابة صارمة على السجلات التجارية المهجورة، وإلزام الشركات الدولية بالتحقق من الوضع القانوني للشركات اليمنية التي تتعامل معها، لمنع استخدامها كأدوات لتمويل الحوثيين والتلاعب بالقيود المفروضة عليهم.

تلقت منصة تعقّب الجريمة وغسل الأموال اليمنية إفادات من مصادر موثوقة في شركة "تمام محمد السقاف لتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية"، تفيد بقيام ميليشيات الحوثي بانتحال اسم الشركة واستخدامه دون تفويض رسمي، ضمن تحركاتها الرامية لاختراق السوق الدوائية والتحكم بها. كما أشارت المعلومات إلى قيام عناصر تابعة للجماعة بتقليد عدد من الأصناف الدوائية المسجلة باسم الشركة، وترويجها في السوق المحلية، ما يشكل انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية ويهدد سلامة المرضى. وتندرج هذه الممارسات ضمن استراتيجية ممنهجة لتوسيع نفوذ الجماعة في القطاعات الحيوية عبر الاستغلال غير المشروع للعلامات التجارية وتزييف المنتجات، بهدف تمويل أنشطتها وتعزيز سيطرتها الاقتصادية على حساب الأمن الصحي للمواطنين.

## المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات

### 4. الترهيب والإكراه على الشراكة

تلجأ جماعة الحوثي إلى سياسة الترهيب والإكراه لإجبار الشركات الناجحة على الدخول في شراكات غير متكافئة مع أفراد موالين لها، بهدف السيطرة التدريجية على القطاع التجاري والاقتصادي في اليمن. تعتمد هذه الاستراتيجية على التهديد بالمصادرة، فرض الضرائب الباهظة، أو حتى توجيه اتهامات ملفقة ضد رجال الأعمال الرافضين للخضوع لسلطتها. في كثير من الحالات، يجد أصحاب الشركات أنفسهم مجبرين على قبول شراكات قسرية مع شخصيات محسوبة على الجماعة، يتم تعيينهم كمديرين أو مساهمين بحصص كبيرة، لضمان أن تظل القرارات التجارية والمالية في يد الحوثيين.

بمجرد فرض هذه الشراكة القسرية، يحصل الحوثيون على الحصة الأكبر من الأسهم أو الأرباح، بينما يُترك الشريك الأصلي في موقع ضعيف، مجرد من أي سلطة حقيقية على إدارة الشركة. لا يقتصر الأمر على السيطرة المالية، بل يمتد أيضًا إلى التأثير على القرارات التشغيلية، مثل تعيين الموظفين، اختيار الموردين، وحتى تحديد أولويات التوريد والتوزيع وفقًا لأجندة الجماعة. هذا الأسلوب يضمن استمرار تدفق الأموال والموارد لصالح الحوثيين، دون الحاجة إلى إنشاء شركات جديدة قد تثير الشبهات أو تتعرض للعقوبات الدولية.

عند تحقيق أهدافهم، يبدأ الحوثيون تدريجيًا في التضييق على الشركاء الآخرين، إما من خلال فرض مزيد من القيود المالية والإدارية، أو عبر تلفيق اتهامات جنائية ضدهم لإجبارهم على التخلي عن حصصهم المتبقية. في بعض الحالات، يتم اللجوء إلى أساليب أكثر قسوة، مثل التهديد بالخطف أو الاستيلاء على ممتلكات العائلة لإجبار رجال الأعمال على المغادرة وترك شركاتهم بالكامل تحت سيطرة الجماعة. هذه السياسة المنهجية لا تؤدي فقط إلى إفقار القطاع الخاص واستنزافه، بل تكرس أيضًا هيمنة الحوثيين على الاقتصاد اليمني، مما يستدعي تدخلًا دوليًا عاجلًا لحماية الشركات من هذه الانتهاكات وضمان بيئة تجارية أكثر أمانًا واستقلالية.

## المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات

### 5. استغلال الشركات المساهمة

تعتمد جماعة الحوثي على استغلال الشركات المساهمة كوسيلة للسيطرة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في اليمن، وذلك من خلال إدخال عناصر موالية لها كمساهمين أو أعضاء في مجالس الإدارة. هذه الاستراتيجية تمكن الجماعة من التأثير المباشر على القرارات الإدارية والمالية لتلك الشركات، دون الحاجة إلى اللجوء إلى عمليات المصادرة العلنية التي قد تثير ردود فعل دولية. يتم ذلك إما عبر فرض أفراد موالين للجماعة كمساهمين جدد تحت تهديد المصادرة والإجراءات التعسفية، أو من خلال الاستيلاء التدريجي على حصص المساهمين الأصليين بوسائل مختلفة، مثل التلاعب بالسجلات التجارية أو الضغط المباشر على المستثمرين.

بمجرد إحكام قبضتها على الشركة، تبدأ الجماعة في استخدامها كأداة لتنفيذ عمليات استيراد وتصدير مشبوهة، تشمل توريد المواد ذات الاستخدام المزدوج، غسيل الأموال، وتمرير صفقات تجارية غير قانونية عبر الأسواق الدولية. نظرًا لأن هذه الشركات تمتلك تاريخًا تجاريًا رسميًا وتتعامل مع مؤسسات مالية خارجية، يصبح من السهل عليها تجاوز العقوبات والرقابة الدولية، حيث يتم إخفاء الأنشطة غير المشروعة خلف واجهة قانونية تبدو سليمة ظاهريًا.

علاوة على ذلك، تسعى الجماعة إلى إقصاء المساهمين الأصليين بطرق متعددة، تشمل فرض ضرائب تعسفية، إصدار قرارات داخلية تقلل من نفوذهم في الشركة، أو حتى الضغط المباشر عليهم لمغادرة البلاد وبيع أسهمهم بأسعار زهيدة. في بعض الحالات، يتم تلفيق قضايا قانونية ضد المساهمين غير الموالين، مما يدفعهم إلى التخلي عن حصصهم تحت التهديد. هذه الممارسات تؤدي إلى تجفيف القطاع الخاص من رؤوس الأموال المستقلة، وإعادة هيكلة الاقتصاد اليمني ليكون خاضعًا بالكامل لسلطة الحوثيين، مما يعزز قدرتهم على الالتفاف على العقوبات الدولية واستمرار تمويل أنشطتهم غير المشروعة.

## المخطط الحوثي للتحايل على العقوبات

### 6. نشاط الشركات المزيفة في الاستيراد والتصدير

تعد الشركات المزيفة واحدة من أهم أدوات الحوثيين في التحايل على العقوبات واستمرار تدفق الموارد المالية واللوجستية للجماعة. تعمل هذه الشركات في مجال الاستيراد والتصدير، حيث تنشط في جلب السلع الأساسية مثل الوقود، الأغذية، والأدوية، إلى جانب المعدات العسكرية وقطع الغيار التي يتم استخدامها لتعزيز القدرات العسكرية للجماعة. يتم تسجيل هذه الشركات بأسماء أشخاص غير معروفين أو بأسماء وهمية، مما يتيح لها تنفيذ المعاملات التجارية دون أن يتم ربطها مباشرة بالحوثيين، وبالتالي تتجنب إدراجها في القوائم السوداء الدولية.

تعتمد الجماعة على شبكة مالية سرية لتمويل هذه العمليات، تديرها أجهزة استخبارات حوثية بالتنسيق مع الداعمين الإقليميين، وتحديدًا تحت إشراف مباشر من السفير الإيراني علي رضائي. تتولى هذه الشبكة عمليات نقل الأموال عبر قنوات مصرفية غير رسمية، مثل شركات الصرافة وتحويل الأموال، إلى جانب استخدام العملات الرقمية وتقنيات غسيل الأموال لإخفاء مصدر التمويل الحقيقي. هذه الأساليب تجعل من الصعب على الجهات الدولية تتبع الأموال أو فرض قيود فعالة على أنشطة الحوثيين التجارية.

تتركز عمليات هذه الشركات في عدة دول، أبرزها الصين، إيران، تركيا، ودول شرق آسيا، حيث يتم استغلال الثغرات القانونية والتجارية في تلك البلدان لتمرير الصفقات وإخفاء الوجهة الحقيقية للبضائع. يتم استيراد المعدات ذات الاستخدام المزدوج – التي يمكن أن تخدم أغراضًا مدنية وعسكرية – عبر شركات وسيطة، مما يجعل من الصعب تحديد وجهتها النهائية. بعض هذه الشركات تعمل أيضًا كغطاء لعمليات تهريب النفط، حيث يتم شحن الوقود من وإلى مناطق خاضعة للحوثيين باستخدام مستندات مزورة أو عبر دول وسيطة تتساهل مع مثل هذه الأنشطة.

كشفت تقارير دولية عن مئات الشركات التي تم الاستيلاء عليها بطرق غير قانونية، سواء بالقوة، المصادرة، أو التزوير، مما يعكس حجم هذا المخطط المتشعب ومدى تأثيره على العقوبات الدولية. هذه الأنشطة لا تساهم فقط في تمويل الحوثيين، بل تشكل تهديدًا مباشرًا للنظام التجاري العالمي، حيث تخلق شبكة من الفساد والعمليات غير القانونية التي تؤثر على استقرار الأسواق وتحد من فعالية العقوبات المفروضة. لمواجهة هذه التحديات، من الضروري تعزيز الرقابة على الأنشطة التجارية المرتبطة باليمن، وتكثيف التعاون الدولي لتعقب الشركات الوهمية وكشف الشبكات المالية التي تمولها.

## كيف يتم تنفيذ المخطط؟

يعتمد الحوثيون على مجموعة من الأساليب المتطورة لتنفيذ مخططهم في التحايل على العقوبات الدولية واستمرار تدفق الموارد المالية والتجارية إلى الجماعة. وتشمل هذه الأساليب عمليات التزوير القانوني، غسيل الأموال، استيراد الشحنات المزدوجة، والتحايل على القوائم السوداء، وهي ممارسات مصممة لإخفاء الأنشطة غير المشروعة وضمان استمرار عملياتهم التجارية دون إثارة الشبهات.

### 1. التزوير القانوني

يتمثل التزوير القانوني في تعديل وثائق الشركات المصادرة أو المتوقفة، واستغلالها في الحصول على تراخيص استيراد وتصدير جديدة. بعد الاستيلاء على الشركات، سواء بالقوة أو بالضغط على أصحابها، يقوم الحوثيون بتغيير ملكية هذه الشركات في السجلات الرسمية، وإصدار وثائق قانونية مزيفة تجعلها تبدو وكأنها شركات شرعية تعمل بشكل طبيعي. يتم تقديم هذه الوثائق إلى الهيئات التنظيمية والبنوك الدولية، ما يتيح لهم فتح حسابات مصرفية جديدة، وإجراء معاملات تجارية مع شركات أجنبية دون إثارة الشكوك. كما يُستخدم هذا الأسلوب في الاستفادة من الامتيازات الضريبية والتجارية التي كانت تتمتع بها الشركات الأصلية، مما يمنح الحوثيين غطاءً قانونيًا لتنفيذ أنشطتهم غير المشروعة.

### 2. غسيل الأموال

تلجأ الجماعة إلى استخدام الشركات المصادرة أو الوهمية كواجهات قانونية لتحويل الأموال عبر شبكات مالية مشبوهة، مستفيدةً من الثغرات الموجودة في الأنظمة المصرفية المحلية والدولية. يتم تحويل الأموال عبر قنوات متعددة، مثل شركات الصرافة غير المرخصة، الحسابات المصرفية في دول ذات رقابة ضعيفة، وحتى عبر العملات الرقمية، مما يعقد عملية تعقبها. يتم ضخ هذه الأموال في الأسواق عبر معاملات تجارية وهمية، مثل استيراد سلع بأسعار مضخمة أو بيع منتجات محلية بعقود صورية، لإضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة وإدخالها في النظام المالي العالمي دون إثارة الشبهات.

## كيف يتم تنفيذ المخطط؟

### 3. الشحنات المزدوجة

تعتمد الجماعة على استيراد المواد ذات الاستخدام المزدوج – التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية وعسكرية – تحت غطاء الأنشطة التجارية القانونية. يتم شراء هذه المواد، مثل الإلكترونيات الدقيقة، المعدات الصناعية، وقطع غيار الطائرات، من خلال شركات وسيطة تعمل في دول مثل الصين وتركيا وإيران، حيث يتم إخفاء الوجهة النهائية للبضائع. بمجرد وصول هذه الشحنات إلى اليمن، يتم تحويلها إلى المنشآت العسكرية الحوثية لاستخدامها في تطوير الأسلحة، تصنيع الطائرات المسيرة، وتعزيز القدرات اللوجستية للجماعة، مما يمكنها من مواصلة عملياتها العسكرية رغم العقوبات المفروضة عليها.

### 4. التحايل على القوائم السوداء

لتجنب العقوبات المفروضة على الكيانات والأفراد التابعين لها، يقوم الحوثيون بتسجيل الشركات بأسماء وهمية أو باستخدام هويات مزورة، مما يسمح لهم بالاستمرار في العمليات التجارية دون أن يتم اكتشاف ارتباطهم بها. في بعض الحالات، يتم الاستفادة من رجال أعمال خارج اليمن ليكونوا واجهة لهذه الشركات، حيث يتم تسجيلها في دول ذات أنظمة رقابة ضعيفة، مثل بعض الدول في شرق آسيا أو إفريقيا. كما يتم الاستفادة من شركات وسيطة تعمل مع شركات شرعية، ما يجعل من الصعب تتبع الصفقات والكشف عن المستفيد الحقيقي من هذه العمليات.

## تأثيرات هذه الممارسات على العقوبات الدولية

تسببت الممارسات الحوثية الممنهجة في إضعاف فعالية العقوبات الدولية المفروضة عليهم، مما سمح للجماعة بمواصلة عملياتها العسكرية والتجارية دون انقطاع. وبفضل أساليب التحايل المتعددة، مثل استخدام الشركات المصادرة والوهمية، استطاع الحوثيون الالتفاف على القيود المفروضة عليهم، مما أدى إلى نتائج خطيرة على مستوى الرقابة الدولية وفعالية الإجراءات العقابية.

### تقويض العقوبات الدولية

رغم العقوبات المشددة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إلا أن الحوثيين نجحوا في تأمين تدفقات مالية وعسكرية مستمرة من خلال استغلال الثغرات في النظام التجاري العالمي. فمن خلال تسجيل شركات بأسماء جديدة، واستغلال الشركات المصادرة، وإنشاء واجهات تجارية في دول مختلفة، تمكنت الجماعة من استيراد الأسلحة والمعدات والموارد دون التعرض للعقوبات المباشرة. كما أن استخدام وسطاء دوليين وشبكات مالية غير مشروعة ساعدهم في تحويل الأموال عبر قنوات يصعب تتبعها، مما قلل من تأثير العقوبات الاقتصادية عليهم.

### إضعاف الرقابة الدولية

يعتمد الحوثيون على الشركات كواجهات قانونية تخفي أنشطتهم الحقيقية، مما يجعل من الصعب على الجهات الرقابية الدولية اكتشاف العمليات غير المشروعة. عندما يتم تسجيل شركات بأسماء جديدة أو تشغيل شركات متوقفة دون علم أصحابها، يصبح من الصعب على المجتمع الدولي ربط هذه الكيانات بجماعة الحوثي، وبالتالي تفشل العقوبات في تحقيق أهدافها. كما أن استغلال رجال أعمال مهاجرين وشركات في دول ذات أنظمة رقابية ضعيفة يساهم في تعقيد عمليات التتبع والمراقبة، مما يؤدي إلى ضعف فعالية العقوبات المفروضة.

### تأخير تأثير العقوبات وتمكين الحوثيين من التكيف

من خلال استغلال آليات التحايل المتعددة، يتمكن الحوثيون من كسب الوقت اللازم لتكييف شبكاتهم المالية والتجارية مع القيود الجديدة. فعندما يتم فرض عقوبات على شركة معينة، تكون الجماعة قد أنشأت بالفعل عدة شركات بديلة تعمل بنفس النهج، مما يسمح لها بمواصلة أنشطتها دون انقطاع. كما أن الاعتماد على الشركات المتوقفة والمصادرة يمنحهم واجهات قانونية قائمة، مما يؤخر اكتشاف أنشطتهم غير المشروعة. هذا التأخير يمنح الحوثيين فرصة لتطوير طرق جديدة للتحايل، مما يجعل من الصعب فرض عقوبات فعالة وقابلة للتنفيذ على المدى الطويل.

## التوصيات والإجراءات المقترحة

### 1. تعزيز الرقابة الدولية على الشركات المشبوهة

- فرض إجراءات تدقيق صارمة على الشركات اليمنية المتعاملة مع الأسواق الدولية.
- تطوير آليات تعقب لسجلات الشركات الموقوفة أو المصادرة.

### 2. تشديد العقوبات على الأفراد والكيانات المتورطة

- إدراج الأفراد الذين يديرون هذه الشركات ضمن القوائم السوداء.
- فرض عقوبات إضافية على الشركات التي يثبت تورطها في أنشطة مشبوهة.

### 3. تفعيل التعاون مع القطاع الخاص

- تشجيع الشركات الدولية والمحلية على الإبلاغ عن أي عمليات غير قانونية.
- فرض التزامات على الشركات بضرورة التحقق من الشركاء التجاريين لضمان عدم وجود ارتباطات غير مشروعة.

### 4. زيادة الشفافية في التعاملات المالية

- فرض مراقبة مشددة على التحويلات المالية المرتبطة باليمن.
- تعزيز الرقابة على شركات الصرافة والبنوك المحلية لمنع استغلالها في عمليات غسيل الأموال.

تلقت منصة تعقّب الجريمة المنظمة وغسل الاموال في اليمن بريدًا إلكترونيًا من مسؤول حكومي بارز، يتحدث فيه عن شركة "جيناس" التابعة لرجل الأعمال بكيل نشوان، ويوضح ما تعرضت له الشركة من ابتزاز واحتيال على يد قيادات تجارية بارزة مرتبطة بجماعة الحوثي، أبرزها مؤسسة صالح الشامي للخدمات النفطية.

وأوضح المسؤول في رسالته أن مؤسسة الشامي قامت باستنساخ العلامة التجارية لشركة "جيناس"، واستيراد معدات وقطع غيار ومنتجات مشابهة من الصين، مدّعيةً أنها تمثل الشركة الأصلية.

وجاء في الرسالة أن شركة "جيناس" تنفي نفياً قاطعاً أي صلة أو ارتباط أو تبعية لها مع جماعة الحوثي، وتؤكد أنها شركة تايوانية الأصل، وتمثّل في اليمن من قِبل وكلائها منذ عام 2000م. كما شددت على أنها ليست شركة مقاولات أو خدمات نفطية.

كما أوضح الرد أن مؤسسة الشامي للخدمات النفطية والتجارة العامة، التابعة لصالح صالح محسن الشامي، قامت بتقليد منتجات "جيناس" في الصين واستيرادها إلى اليمن، وقد رفعت الشركة دعوى قضائية ضد المؤسسة في المحكمة التجارية، وأُرفقت بالبلاغ الوثائق الداعمة لذلك.مرفق الوثائق

الأمر الذي يثبت أن مليشيا الحوثي عبر قطعها التجاري تستخدم العلامات والشركات التجارية ذات السمعة الكبيرة والقديمة في أنشطتها المالية الخبيثة بهدف التحايل على العقوبات الدولية وتضليل الجهات الدولية ذات الاختصاص.

علي رضائي
السفير الإيراني في صنعاء

محمد قطران
وكيل وزارة التجارة والصناعة والاستثمار

منصة تعقب الاموال حصلت على معلومات حصرية تفيد ان السفير الايراني بصنعاء علي رضائي يشرف على الية ايرانية خصصت للحوثيين تهدف لكيفية التحايل على العقوبات الامريكية ويشارك في هذه الاليه وزير التجارة الايراني عباس علي آيادي وفريق ايراني متخصص من وزارته وفريق يمني برئاسة وكيل جهاز الامن والمخابرات للقطاع الاقتصادي و نائب وزير التجارة والصناعة والاستثمار بحكومة الحوثيين محمد قطران واخر يدعى ايمن الخلقي .

ووفق وثائق خاصة من وزارة التجارة والصناعة والاستثمار رفعت لقيادة الحوثيين فقد اتفق الطرفان على الية تجارية مشتركة تهدف لتزويد الحوثيين بالخبرات والاليات والتجارب في كيفية التحايل ومواجهة العقوبات الامريكية ابرزها انشاء شركات في عدد من الدول الحليفة لهم وكذلك استخدام الشركات اليمنية ذات العمر التجاري الطويل في استيراد المستلزمات المختلفة من الخارج اضافة الى استخدام الشركات المتوقفة او شركات المعارضين لهم سياسيا او المغتربين الذين قاموا بتأسيس شركات تجارية من قبل العام 2017 وغادرو اليمن وتركوها . هذا الامر يؤكد ما كشفته "مجلة "فورين بوليسي " في تقرير لها ان مليشيا الحوثي عززت من نشاطها ووجودها المالي حيث انشأت شركات وهمية وربطتها بشركات عراقية قائمة للاستفادة من النظام المالي العراقي الذي يشرف علية الايرانيين "

في وثيقة اخرى تحتفظ منصة تعقب الجريمة المنظمة وغسل الاموال في اليمن بمحتواها يتحدث الحوثيين عن استراتيجية تنسيق اعمالهم التجارية مع ايران عبر دولة ثالثة وبأسماء وبيانات شركات وهمية او مزوره .

فيما وثيقة اخرى مذيلة بتوقيع عبدالواحد ابوراس احد اهم قيادات الحوثيين ونائب وزير الخارجية مسؤول الملف الخارجي للحوثيين يتحدث فيها ابوراس مخاطبا السفير الايراني خلال اجتماع مشترك عن حاجتهم لاكثر من طرف دولي لتنسيق الاعمال التجارية مع ايران وان سعيد الجمل وانشطته اصبحت مكشوفة وانه من غير المعقول استمرار نشاطة التجاري في دول شرق اسيا والصين كون الولايات المتحدة تضعه تحت المجهر الامر الذي يتطلب اختيار شخصيات سرية جديدة وفي اكثر من دولة لتسهيل التحايل على العقوبات

تشير المعلومات الأمنية المتوفرة إلى تورط شركة "عادل البدجي للصرافة" في أنشطة مالية مشبوهة مرتبطة بجماعة الحوثي المسلحة، وذلك بعد إيكال الجماعة إليها بعض المهام التي كانت تضطلع بها شركة "الرضوان للصرافة"، المدرجة ضمن قوائم العقوبات الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية. وتلعب الشركة دور الوسيط المالي بين جهات خارجية وشبكات تمويل العمليات العسكرية الحوثية، لا سيما تلك التي يشرف عليها القيادي الحوثي المعروف "أبو حسين المداني"، مشرف جبهة الساحل الغربي.

ما يؤكد أن شركة البدجي أصبحت واجهة مالية بديلة لجماعة الحوثي وتشكل عنصرا خطيرا في تمويل الإرهاب الحوثي عبر أدوات غسيل الأموال والتحايل على العقوبات

## المرفقات

*TMZC41494007D01T200827*

第 41494007 号

# 商 标 注 册 证

ENIUS

**核定使用商品/服务项目（国际分类：7）**

**第7类：** 非手动的手持工具；电动喷胶枪；电动拔钉器；电动螺丝刀；手电钻（不包括电煤钻）；电动扳手；电砂轮机；除锈机（电动）；气动打钉枪；角向磨光机（截止）

**注 册 人** 天赋工业股份有限公司

**注册人地址** 台湾台中市西屯区工业区十五路4号

**注册日期** 2020年08月07日 **有效期至** 2030年08月06日

**局 长**

**发证机关**

国家知识产权局

## المرفقات

رقم 41494007

*TMZC41494007D01T200827*

شهادة تسجيل العلامة التجارية

جينيوس

السلع/الخدمات المعتمدة (التصنيف الدولي: 7)

الفئة 7: أدوات يدوية غير يدوية؛ أدوات إزالة الصدأ الكهربائية؛ أدوات صقل يدوية كهربائية؛ )

المسجل شركة تيانتيان الصناعية المحدودة

عنوان المسجل: رقم 4، الطريق 15، المنطقة الصناعية، منطقة شيون، مدينة تايتشونغ، تايوان

تاريخ التسجيل: 7 أغسطس 2020 صالح حتى 6 أغسطس 2030

الجهة المصدرة

الملكية الفكرية

مخرج

## المرفقات

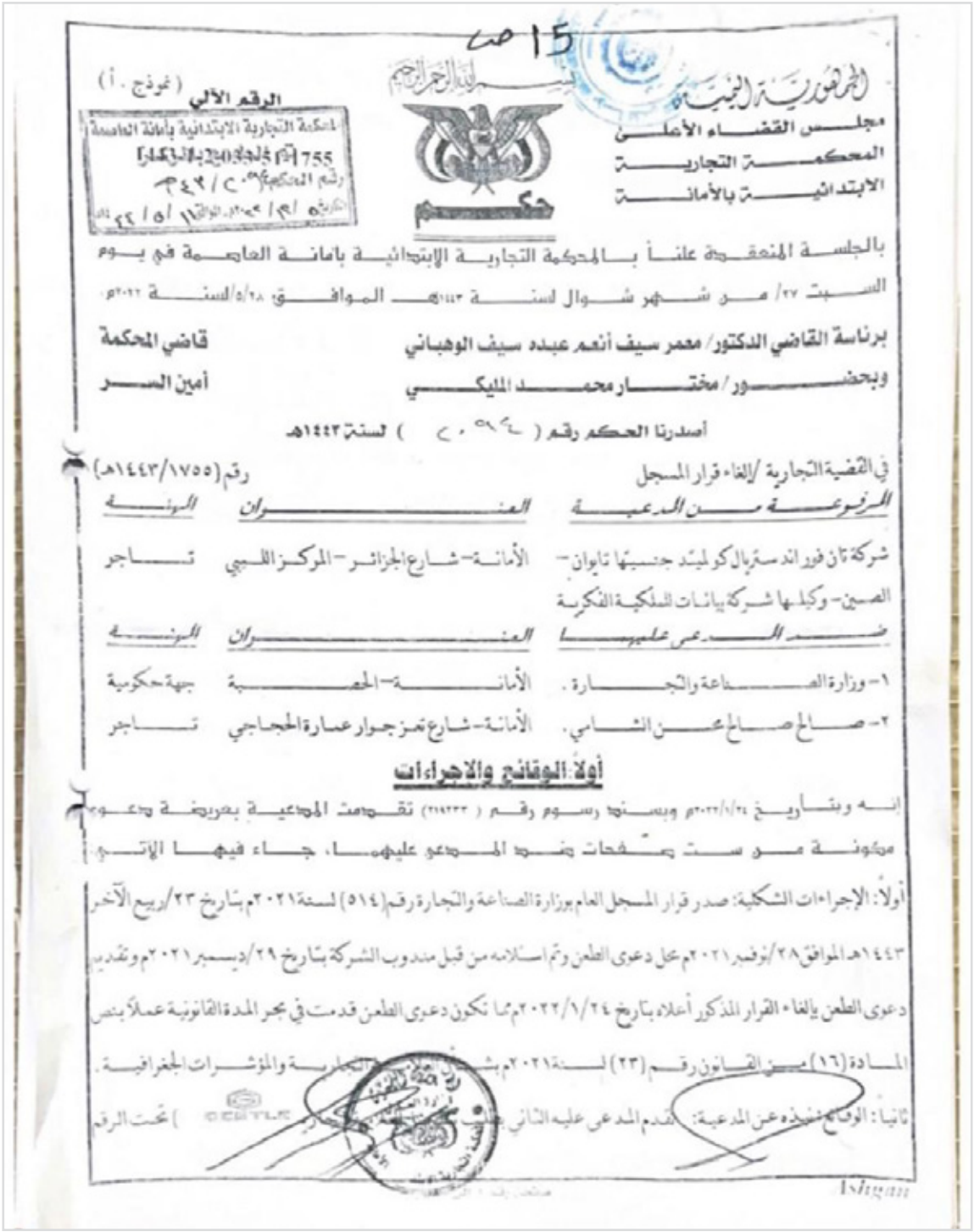

ص 15

الجمهورية اليمنية
مجلس القضاء الأعلى
المحكمة التجارية الابتدائية بالأمانة

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم

(نموذج . أ)
الرقم الآلي

المحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة
755 رقم القيد بالسجل
رقم المحكمة ٢٤٢ / ٢٠٢١
تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٢

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة في يوم السبت ٢٧/ من شهر شوال لسنة ١٤٤٣هـ الموافق ٢٨/٥/السنة ٢٠٢٢م

برئاسة القاضي الدكتور/ معمر سيف أنعم عبده سيف الوهباني — قاضي المحكمة

وبحضور/ مختار محمد المليكي — أمين السر

أصدرنا الحكم رقم ( ٢٠٩٤ ) لسنة ١٤٤٢هـ

في القضية التجارية /الغاء قرار المسجل رقم (١٧٥٥/١٤٤٣هـ)

| المرفوعة من المدعية | العنوان | الصفة |
|---|---|---|
| شركة تان فوراندستريال كوليمتد جنسيتها تايوان - الصين- وكيلها شركة بيانات للملكية الفكرية | الأمانة- شارع الجزائر- المركز اللبيي | تاجر |

| ضد المدعى عليهما | العنوان | الصفة |
|---|---|---|
| ١- وزارة الصناعة والتجارة. | الأمانة- الحصبة | جهة حكومية |
| ٢- صالح صالح عثمان الشامي. | الأمانة- شارع تمز جوار عمارة الحجاجي | تاجر |

## أولاً: الوقائع والاجراءات

انه وبتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤م وبسند رسوم رقم ( ٢١٩٢٣٣ ) تقدمت المدعية بعريضة دعوى مكونة من ست صفحات ضد المدعى عليهما، جاء فيها الآتي:

أولاً: الإجراءات الشكلية: صدر قرار المسجل العام بوزارة الصناعة والتجارة رقم(٥١٤) لسنة ٢٠٢١م بتاريخ ٢٣/ربيع الآخر ١٤٤٣هـ الموافق ٢٨/نوفمبر ٢٠٢١م محل دعوى الطعن وتم اعلانه من قبل مندوب الشركة بتاريخ ٢٩/ديسمبر ٢٠٢١م وتقديم دعوى الطعن بالغاء القرار المذكور أعلاه بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤م مما تكون دعوى الطعن قدمت في بحر المدة القانونية عملاً بنص المادة (١٦) من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١م بشأن السجل التجارية والمؤشرات الجغرافية.

ثانياً: الوقائع حسبما جاء بصحيفة دعوى المدعية: تقدم المدعى عليه الثاني [illegible] تحت الرقم

## مرفقات

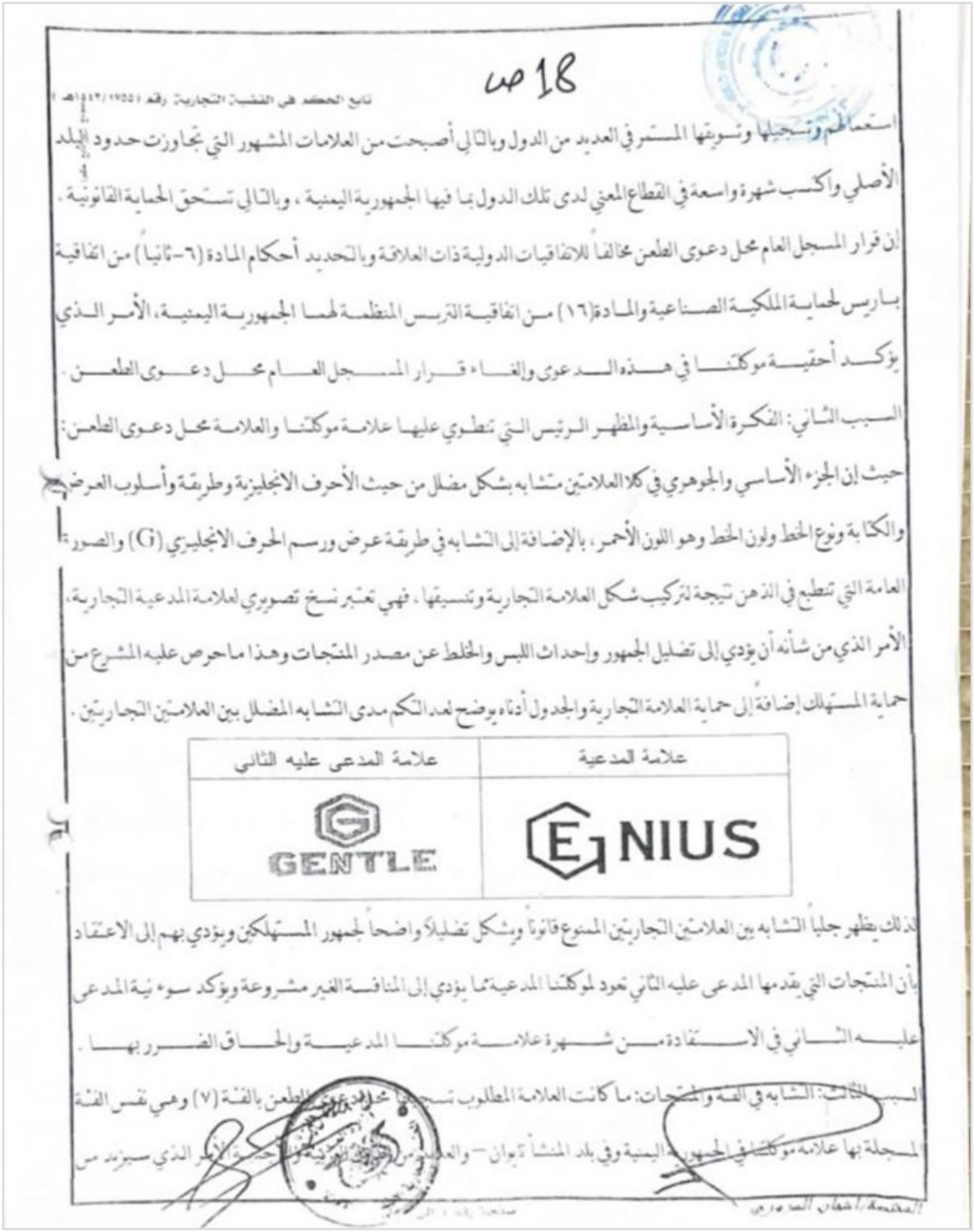

ص 18

تابع الحكم في القضية التجارية رقم ١٢/١٧٥٥ لسنة ١٤٣٩هـ

استعمالهم وتسجيلها وتسويقها المستمر في العديد من الدول وبالتالي أصبحت من العلامات المشهور التي تجاوزت حدود البلد الأصلي واكتسب شهرة واسعة في القطاع المعني لدى تلك الدول بما فيها الجمهورية اليمنية ، وبالتالي تستحق الحماية القانونية .

إن قرار المسجل العام محل دعوى الطعن مخالفاً للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وبالتحديد أحكام المادة (٦-ثانياً) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والمادة(١٦) من اتفاقية التربس المنظمة لهما الجمهورية اليمنية، الأمر الذي يؤكد أحقية موكلتنا في هذه الدعوى والغاء قرار المسجل العام محل دعوى الطعن .

السبب الثاني: الفكرة الأساسية والمظهر الرئيس التي تنطوي عليها علامة موكلتنا والعلامة محل دعوى الطعن:

حيث إن الجزء الأساسي والجوهري في كلا العلامتين متشابه بشكل مضلل من حيث الأحرف الانجليزية وطريقة وأسلوب العرض والكتابة ونوع الخط ولون الخط وهو اللون الأحمر، بالإضافة إلى التشابه في طريقة عرض ورسم الحرف الانجليزي (G) والصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب شكل العلامة التجارية وتنسيقها ، فهي تعتبر نسخ تصويري لعلامة المدعية التجارية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تضليل الجمهور واحداث اللبس والخلط عن مصدر المنتجات وهذا ما حرص عليه المشرع من حماية المستهلك إضافة إلى حماية العلامة التجارية والجدول أدناه يوضح لعدالتكم مدى التشابه المضلل بين العلامتين التجاريتين .

| علامة المدعية | علامة المدعى عليه الثاني |
|---|---|
| GENIUS | GENTLE |

كذلك يظهر جلياً التشابه بين العلامتين التجاريتين المنوع قانوناً وبشكل تضليلاً واضحاً لجمهور المستهلكين ويؤدي بهم إلى الاعتقاد بأن المنتجات التي يقدمها المدعى عليه الثاني تعود لموكلتنا المدعية مما يؤدي إلى المنافسة الغير مشروعة وتؤكد سوء نية المدعى عليه الثاني في الاستفادة من شهرة علامة موكلتنا المدعية والحاق الضرر بها .

السبب الثالث: التشابه في الفئة والمنتجات: ما كانت العلامة المطلوب تسجيلها محل دعوى الطعن بالفئة (٧) وهي نفس الفئة المسجلة بها علامة موكلتنا في الجمهورية اليمنية وفي بلد المنشأ تايوان – والعديد من [illegible] الأمر الذي سيزيد من

## مرفقات

تابع الحكم في القضية التجارية رقم (١٧٥٥/١٤٤٣هـ)

up 32

شركة بيانات وكيلة عن المدعية مما يكون معه قبول الدفع لعدم صفة مقدم الطعين.

وأما بخصوص قيام المدفوع ضده بتصحيح الوكالة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٩م وتقديمها للمحكمة في جلسة ٢٠٢٢/٣/٢١م فإن الثابت أن تصحيح الوكالة وتقديمها للمحكمة كان بعد انقضاء ميعاد الطعن في قرار المسجل العام ثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة (١٦) من قانون العلامات التجارية، مما يكون معه عدم قبول ذلك التصحيح وعدم ترتيبه لأي أثر قانوني على الطعن.

**لـــــذلك كلـــــه:**

لله بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، واستناداً إلى نصوص المواد (١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٩، ٢٥٧، ٢٥٨) من قانون المرافعات رقم (٢) لسنة ٢٠١٠م، والمادة (١٦) من قانون العلامات التجارية.

**حكمت المحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة حضورياً بما هو آت:-**

**أولاً:** قبول الدفع بعدم قبول الطعن في قرار المسجل العام لتقديمه من غير ذي صفة إجرائية شكلاً وموضوعاً.

**ثانيـــــاً:** وفي المحاضـــــير كـــــل طـــــرف يتحمـــــل محاضـــــيره.

«هذا ما ظهر وبه كان الحكم والله ولي الهداية والتوفيق»

صدر علناً بقاعة المحكمة تحت توقيعنا وختم المحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة بتاريخه يوم السبت ٢٧/ من شهر شوال لسنة ١٤٤٣هـ الموافق ٢٨/٥/ لسنة ٢٠٢٢م

أمـــين الســـ

مختـــار محمـــد المليكـــي

قاضي المحكمة التجارية الابتدائية بالأمانة

القاضي الدكتور

معمـــر ســـيف أنعـــم عبـــده ســـيف الوهبـــاني